

سوريا: يجب الإفراج عن "سجناء الرأي" لا إدانتهم

أدانت منظمة العفو الدولية اليوم الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا لأمن الدولة في حق ثلاثة سجناء رأي لممارسة حقوقهم المدنية بصورة سلمية بما في ذلك حرية التعبير باعتباره حكماً غير عادل وجائر.

وترى منظمة العفو الدولية أن "محاكمة هؤلاء السجناء الثلاث وإصدار الحكم عليهم يقع ضمن نمط من انتهاكات منهجية وصارخة للالتزامات سوريا بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي تعتبر سوريا دولة طرفاً فيها".

فقد أصدرت المحكمة العليا لأمن الدولة اليوم حكماً بالسجن مدة ثلاث سنوات على كمال لبواني، طبيب، بتهمة تحريضه على التمرد المسلح، و بالسجن لمدة سنتين على حسان سعدون، معلم، بتهمة تداوله معلومات خاطئة، أما فواس تيلو، مهندس، فلقد حكمت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة محاولة تغيير الدستور بطرق غير قانونية.

ويعتبر هؤلاء آخر من أوقف في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول OMMN من ضمن جماعة تضم عشرة أشخاص مثل جميعهم أمام المحكمة العليا لأمن الدولة. وكانت المحكمة قد أصدرت في حقهم أحكاماً متتالية تصل إلى عشر سنوات سجن وذلك بعد تعرضهم لمحاكمات جائرة. وتعتبر منظمة العفو الدولية أنهم جميعاً سجناء رأي، وتدعو إلى الإفراج الفوري غير المشروط عنهم.

خلفية

في أبريل/نيسان OMMN، عبرت لجنة حقوق الإنسان وهي الجهة المعنية بمراقبة تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية- عن قلقها فيما يتعلق بكون إجراءات المحكمة العليا لأمن الدولة غير متوافقة مع التزامات لجنة حقوق الإنسان التي تشكل سوريا دولة طرفاً فيها. وجاء في قول اللجنة ما يلي: "إن تنظيم جلسات عامة أمام المحكمة العليا لأمن الدولة يعتبر إجراءً غير مكفول. كما تعبر اللجنة عن قلقها فيما يتعلق بمزاعم... تفيد أن المحكمة رفضت شكاوى خاصة بالتعذيب، وذلك حتى في حالات كان التعذيب فيها واضحاً، وأن بعض الممثلون القانونيين عن السجناء قد انسحبوا عن تمثيل موكلهم كاحتجاج على فشل المحكمة في احترام حقوق الدفاع. كما تشير اللجنة إلى كون قرارات المحكمة العليا لأمن الدولة غير قابلة للطعن فيها.

وثيقة عامة

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب الصحافة في لندن، المملكة المتحدة على الرقم التالي: RRSS TQNP OM QQ
وللحصول على آخر المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان، يرجى زيارة العنوان الإلكتروني التالي: <http://news.amnesty.org>